تقرير عن الضرائب المسددة من الجهات العامة
في اطار الحياد التنافسى

تستهدف الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص ليكون له دوراً قائداً في معدلات النمو الاقتصادى من خلال نمو الاستثمارات وزيادة الصادرات من أجل توفير فرص العمل للمواطنين بشكل مستمر، واستغلال قدرات القطاع الخاص المبنية على التطوير والابتكار. وفى هذا الإطار تم تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وإتاحة مزيد من الفرص للاستثمارات في القطاعات المختلفة. وقد قامت وزارة المالية خلال الفترة الماضية بتطبيق العديد من الإصلاحات والمبادرات والتسهيلات الداعمة لنمو النشاط الاقتصادى. ويشمل ذلك قيام وزارة المالية بتنفيذ إصلاح مهم لدعم الحياد التنافسى يتمثل في إلغاء المزايا الضريبية التي كانت تتمتع بها الجهات العامة عند دخولها في أنشطة اقتصادية تتنافس عليها مع شركات القطاع الخاص.

وفى إطار ذلك تم عملية حصر بشكل أولى للأنشطة والجهات، وتم إعداد مشروع القانون 159 لسنة 2024 من مادة واحدة والذى تم إقراره من مجلس النواب، ثم صدور اللائحة التنفيذية للقانون. وقد تم تشكيل فريق عمل على مستوى وزارة المالية وكذلك داخل مصلحة الضرائب المصرية للعمل على تنفيذ ما جاء بالقانون، حيث تمت مخاطبة الجهات المعنية المخاطبة بالقانون من خلال إصدار كتاب دورى من مجلس الوزراء لهذه الجهات، وكذلك من جانب المصلحة، كما تم عقد أكثر من 30 اجتماع مع الاستعانة بخبرات فنية من الجهات الحكومية للشرح والتوضيح، والعمل للحصر والتأكد من تنفيذ القانون.

تنص المادة الأولى من القانون رقم 159 لسنة 2023 " مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، والمقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومى ، وكذلك الإعفاءات المقررة لأنشطة تقديم الخدمات المرفقة الإساسية ، تلغى الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة بموجب نصوص القوانين واللوائح والقرارات الصادرة لجهات الدولة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة التى لها موازنات

خاصة ، والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التى تساهم فى ملكيتها ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الاستثمارية التى تباشرها ، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة " .

وتوضح النتائج الفعلية للحصيلة الضريبية حتى يونيه 2025 ، أنه وفقاً لتطبيق احكام القانون رقم 159 لسنه 2023 ، الخاص بالغاء المزايا الضريبية للهيئات والجهات الحكومية التى تمارس أنشطة اقتصادية واستثمارية ، عن الأعوام المالية 2024/2023 ، 2025/2024 ، أدى الى زيادة الايرادات الضريبية فى عام 2025/2024 ، بنحو 67,4 مليار جنيه ، اى ما يعادل 0,37% من اجمالى الناتج المحلى .

وفيما يلى تفصيل الضريبة المسددة والمستحقة على الهيئات والجهات الخاضعة لاحكام القانون رقم 159 لسنة 2023 ، طبقا لأحكام القوانين الضريبية المختلفة على النحو التالى :

البيان	المبلغ (مليار جنيه)
ضريبة الدخل المسددة	18,1
ضريبة القيمةالمضافة المسددة	28,8
دمغة وكسب عمل المسددة	8,4
دمغة ورسم تنمية المسددة	1,0
ضريبة مستحقة على فوائض أعمال جهات حكومية 2024/2023	11,1
الإجمالى	67,37

وقد تمثلت فى البنود التالية :

أولا :

المبالغ التى سددت بالفعل و تلك المستحقة محل المطالبة بعد رفع الاقرارات حيث اسفرت الجهود لتفعيل أحكام القانون فى الجهات و الهيئات العامة من خلال التحليلات المالية التى تم الحصول عليها من هذه الجهات والتى تشير الى وجود ضريبة محصله قدرها 2.2 مليار جنيه بالإضافة الى 1.99 مليار جنيه ضريبة مستحقة على الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية جارى المصادقة بشأنها لاستيدائها من وزارة المالية .

-

عدد 134 جهة حكومية بلغت فوائض أعمالها عن العام 2023 / 2024 40.3 مليار جنيه، تستحق عنها ضريبة قدرها 9.1 مليار جنيه وبالتالي فإجمالي الضريبة المسددة والمستحقة تعادل 13.3 مليار جنيه

ثانياً :

الضريبة المسددة من الشركات التابعة للجهات السيادية والخاصة بكافة أوعية الضرائب ، وكذلك المبالغ المستقطعة لحساب الشركات التابعة لها تحت حساب الضريبة على الدخل ، وقد حققت طفرة كبيرة بسبب القانون، كانت على النحو التالى :

دمغات وكسب عمل	8.4 مليار جنيه
الخصم لحساب الشركات التابعة	8.0 مليار جنيه
الإجمالى	16.4 مليار جنيه

ثالثا :-

الضريبة المسددة من جهات الإسناد والخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والتى تستقطع وتورد تحت حساب الخدمات التى تقوم بها الأندية، وقد حققت طفرة كبيرة بسبب القانون، وذلك على النحو التالى ومنها :-

نوادى القوات المسلحة	22.7 مليار جنيه
نوادى وزارة الداخلية	0.7 مليار جنيه
الإجمالى	23.4 مليار جنيه

رابعا :-

الضريبة المسددة من شركة العاصمة الادارية وتتمثل فى الضريبة واجبة الأداء على شركة العاصمة الإدارية عن عامى 2023 و 2024 والتى تم تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة (ض الدخل) وكذلك الضريبة على القيمة المضافة والمتمثلة فى العقود التى تسند من العاصمة الإدارية إلى المقاولين العموميين على النحو التالى :-

ضريبة الدخل	7.9 مليار جنيه
ضريبة القيمة المضافة	0.05 مليار جنيه
الإجمالى	7.9 مليار جنيه

خامسا :-

الضريبة المسددة عن الدمغة ورسم التنمية لعدد 2 شركة أسمنت تابعة للجهات السيادية باجمالى مبلغ 1.02 مليار جنيه

سادسا :-

ضريبة القيمة المضافة المسددة من شركات الإنتاج الحربى (المسجلة بمركز كبار الممولين) بإجمالى مبلغ 1.9 مليار جنيه

الضريبة المسددة من الشركات التابعة لبعض الجهات السيادية بإجمالى مبلغ 3.5 مليار جنيه.

كما أن هناك بعض الاقرارات التى لم تقدم بعد ، باعتبار أن الالتزام بالتقديم بالنسبة لبعض الجهات الموازنية ينتهى فى 2025/10/31 و يمتد قانوناً الى 2025/12/31 ، نظراً لأنها تتبع الأعوام المالية التى تنتهى بنهاية شهر يونيو من كل عام.